بسم الله الرحمن الرحيم

اللهم لك الحمد حمدا نوفي نعمك ونكافي مزيدك واحمدك بجميع محامدك ما علمت منها وما لم اعلم على جميع نعمك علمت
[illegible] على محمد البشير صاحب لواء الحمد وعلى آله صلوة فوزي بها وسلم تسليما سرمدا
وبعد فهذه فوائد علقتها على شرح المواقف لسيد المدققين والفضل المحققين عند قراءة فرقة العين هذا الكتاب
عند المطالعة للطلب تذكرة بارجاب وتحفة للاصحاب وعدة ليوم الحساب وانا المفتقر الى الملك المتعال عبد الحكيم
بن مشيخ شمس الدين [illegible] سيحان من تقدست نعوت عالم المعاد بمعاني التنزيه والتبعيد من التشوي اي التسبيح يقال
للفعل المتصف الدوام والثبات صرح به الشيخ ارتضي والقيم المصدر مضافه واضيف الى المفعول وحذفه واجب قياسا فهو
من الجرد واستعمل بمعنى المزيد كما نبت الله نباتا ويجوز ان يكون مصدر سبح في الارض والماء اذا ذهب فيهما وبعده اي البعد
من السوء ابعادا او من ادراك العقول والحاطة وقيل معناه السرعة والخفة في الطاعة ولا يجوز ان يكون من سبح كمنع او
سبح تسبيحا بمعنى قال سبحانا الله فلزوم المصدر والتقدس التطهر من قدس في الارض اذا ذهب لان المتطهر من السوء
مبتعد منه والتفعل للمبالغة والتسبحات بضم السين والباء ان نوارجع سبحة والجمال الحسن في الخلق والخلق جمل الكرم
فهو جميل كابير وعزاب وزمان وفي الاصطلاحات الصفات الثبوتية واضافة السبحات اليه اما لامية او اضافة الثبوتية
الى المنبه اي الصفات الثبوتية التي هي كالانوار في الظهور والبهاء والسمة اثر الكي وسمة بسمة وسماه سمة والمراد
الوجود بعد العدم وازدان العدم بعد الوجود والنزه التباعد والسرادقات جمع سرادق وهو الذي يمد فوق صحن الدار يقال
له سرابرده والجلال مصدر جل الشيء اذا عظم وفي الاصطلاح الصفات السلبية لانها موجبة لعظمة ذاته ونعاليه عن المماثلة والامكان
والاضافة كالباقي سبحات جماله والمناسبة بين السرادقات والصفات السلبية ان كلواحد منها موجبة للاحتجاب ومعطف [illegible]

وان اشخاص الافلاك الجزئية من الخوارج المراكز والسنة اوبرد والكواكب متشاركة في هيولى الفلك الكلي
والعالم رجع الضمير فيه الى اللازم فقط لا باعتبار الاجزاء عنه ولا الى الملزوم فقط للزوم اشتراك اللازم
او يبقى ان يقال ان كان تشخصه ماهيته فهم لا يقولون به فانهم فانه مما زل فيه الاقدام
معلل بالصورة الحالة قال المحقق في شرح الاشارات الهيولى انما تتضمن هذه الهيولى لتعينها لاجل صورة
تعينها لا من حيث انها هذه الصورة بل من حيث انها صورة ما وتفصيله ما قال الامام في المباحث المشرقية
المتوقف في وجود الهيولى المعينة هو وجود المفارق وهو نفي معين الذات مثل تعين ذات الهيولى و
اما الصورة فانها كما عرفت شرائط لوصول تاثير المفارق والحاجة الى الصورة ليست من حيث هي
تلك الصورة بل من حيث انها صورة ما والمعلول المعين الشخصي والكفاف يستدعي علة معينة شخصية
ولكن لا يستدعي ان يكون شرائط التاثير امورا باعيانها انتهى وبالجملة ظهر ان الصورة المطلقة
شريكة فاعل الهيولى المعينة وانما معتبرة في جانب الفاعل وليست مخصصة للهيولى بتعين دون آخر
لان الصورة المطلقة لا دخل لها في التخصيص وكلامنا في العلة المخصصة بل مخصصها بتعين دون آخر فانها
وان هيولى كل فلك وهيولى العناصر نوعها منحصر في فرد فانه في ايراد بعض الفضلاء بالنظر الى نفس الهيولى
واما بالنظر الى تعدد اشخاصها باعتبار قبضها وخصصها باعتبار اشخاص الاجسام العنصرية وباعتبار
اشخاص خوارج المراكز والسنة اوبرد والكواكب فسيجيء بانه باعتبار العوارض الملتفة بها وكذا اندفع ما ورد
الشريف بقوله ومن ههنا يظهر جواز ان تكون تعينية الصورة من حيث ذاتها لا من حيث حلولها لانها
ليست مخصصة والكلام في المخصص لانا ننقل الكلام الى بيان بقول الكفاف لشخصه ماهيته لزم الحصار
وذلك يستلزم الحصار المقابل الاول وهو يستلزم الحصار الماهية في فرد واحد والكفاف بما
حل فيه لزم الدور والكفاف بمقابل آخر ننقل الكلام وهكذا بان تعينه ان تفصيل الجواب
انه الكفاف المتردد المذكور في تشخص الفرد من فيختار ان علة تشخصه نفس الماهية وانه منحصر
في شخص واحد كما عرفت تفصيله والكفاف في تشخص التحصيلي الحاصل في اشخاص الاجسام
العنصرية واشخاص الافلاك الجزئية فنقول ان مخصص ذلك التشخص عوارض تلحق

فان استلزم خلف المفروض في الاول استلزم خلاف المفروض في الثاني والا فليتم البرهان في الاعداد بيس ما عتبار رانما بها بالفعل اذ لا تقول به احد من المتكلمين لان المعدودات متناهية خارجا وذهنا والتصور التفصيلي لها ممتنع من القوى لقاصرة والاجمالي لا خلاف فيه فضلا عن اللائق في علمه تع متناهية ضرورة احاطة العلم بها وكذا في علم البارئ لعالمية ان قلنا بوجودها في المعدودات الخارجية الغير المتناهية في الاستقبال وممنوع لعدم الفرق بين وجود الامور المتعاقبة فيما في الزمان الماضي حيث اعترف المستدل بحريانه فيها وبين وجودها في الاستقبال اذ الوجود في كل زمان واحد من احاد السلسلة ولو كفى الوجود الوقتي في الامور الخارجية كفى الوجود الوقتي في الامور المستقبلة وحاصل الجواب ابداء الفرق بينهما بان الامور الموجودة في الماضي قد ضبطها صح الوجود فاصبحت السلسلة الغير المتناهية بالفعل موجودة في نفس الامر ولو على التعاقب فيمكن فرض التطبيق بينها فرضا مطابقا للواقع فيلزم احد المحالين بخلاف الامور الموجودة في الاستقبال فانها لم يضبطها الوجود فليست الاحاد موجودة في نفس الامر فرض التطبيق بينها فرض محال مع تقدير وقوعه انما يستلزم تساوي ما فرض غير متناه وتناهي ما فرض غير متناه ولا محذور في ذلك اذ المحال لا يجوز ان يستلزم الخ فيختار انها ينقطعان الى حد على تقدير توهمهما و تطبيقها تفصيلا او يختار انها لا ينقطعان اى على تقدير توهمهما وتطبيقهما اجمالا ويحتمل ان يكون لمحكمة او للبعض اى لنا اختار كلواحد من الشقين ولا يلزم المحال المترتب . فان ترتب هذين الآن في بعض النسخ بصيغة التفصيل والمراد منه التطبيق وفي بعضها بصيغة التفعل والمراد منه الحصول اى ليس الترتب والترتب بمعنى تقدم بعض الاحاد على بعض او تقدمه معتبرا عند المتكلم ليسقط الآن الدائم بغاية اى فيسقط ذلك التفصل اما لعدم وجود الاعداد بالفعل على ما هو التحقيق او لعدم الترتب لان جميع مراتبها مركبة من الوحدات وليس مرتبة جزءا لما فوقها على فرض وجودها وتلخيص ذلك ان يكون متناهيا التسلسل على الشرطين ونلخيص التلخيص ان التطبيق التفصيلي ممتنع في الامور الغير المتناهية مطلقا فما ذكره البرهان في بعض الصور فالمراد التطبيق الاجمالي وهو الجاري في الامور المجتمعة المترتبة دون غيرها كما يعلم اذ ليست مجتمعة بحسب الخارج الآن الوقوع المذكور اذ لا مانع عقلا في الخارج يقتضي وجود ما لا نهاية